ضوابط طلب اليمين الحاسمة لمنع التعسف وفق قانون البينات الفلسطيني

مقدمة

لقد وضع التشريع الفلسطيني، ممثلاً في قانون البينات، بالإضافة إلى الفقه المصري والأردني، ضوابط دقيقة تهدف إلى تنظيم طلب اليمين الحاسمة في الدعاوى القضائية، وذلك لمنع التعسف في استخدام هذا الحق. يُعتبر اليمين الحاسمة أداة قانونية تُستخدم لإثبات الحقائق أو نفيها في الدعاوى، ولكنها قد تُستغل بشكل غير مشروع إذا لم تُحاط بضوابط صارمة. يهدف هذا المقال إلى استعراض هذه الضوابط وفق قانون البينات الفلسطيني، مع الإشارة إلى الفقه المصري والأردني والاجتهادات القضائية ذات الصلة.

١ وجود سند قانوني للدعوى وطلب اليمين

يشترط قانون البينات الفلسطيني، وفقاً للمادة 131، أن يكون طلب اليمين مرتبطاً بواقعة جوهرية تؤثر بشكل مباشر في موضوع الدعوى. يعني ذلك أن اليمين يجب أن تُوجه لإثبات أو نفي واقعة لها تأثير حاسم في نتيجة القضية. على سبيل المثال، إذا كانت الدعوى تتعلق بدين مالي، فإن اليمين قد تُطلب لإثبات وجود الدين أو نفيه، شريطة أن تكون الواقعة ذات صلة مباشرة بالنزاع.

يُعزز الفقه الإسلامي هذا الشرط بتأكيد وجوب الصدق في اليمين، حيث يُعتبر الكذب في اليمين من الكبائر التي تُخل بالعدالة. فقد ورد في الحديث النبوي: «من حلف على يمينٍ صَبْرٍ ليقتطع بها مال امرئ مسلم، هو فيها كاذب، لقي الله وهو عليه غضبان». هذا المبدأ يتماشى مع الهدف من اليمين الحاسمة، وهو الوصول إلى الحقيقة دون تعسف أو استغلال.

٢ قصد مشروع وشفاف للطلب

يُعد القصد المشروع أحد أهم الضوابط التي وضعها المشرع الفلسطيني لمنع التعسف في طلب اليمين. يجب أن يكون الهدف من الطلب هو إثبات حق مشروع أو الدفاع عن مصلحة قانونية، ويُرفض الطلب إذا تبين أن له غرض كيدي أو تعسفي. في هذا السياق، أكدت محكمة النقض الفلسطينية في قرارها رقم 273/1987 على أهمية تقييم نية طالب اليمين. فإذا ثبت أن الطلب يهدف إلى إحراج الخصم أو تعطيل سير الدعوى، فإن المحكمة ترفضه حفاظاً على العدالة.

وفي المقارنة، يُشدد الفقه المصري على أن طلب اليمين يجب أن يكون خالياً من أي نية كيدية، حيث أوضحت محكمة النقض المصرية في أحد أحكامها أن القاضي يملك سلطة تقديرية لتقييم مدى جدية الطلب. كما يتفق الفقه الأردني مع هذا التوجه، حيث يرى أن اليمين الحاسمة ليست أداة للإكراه، بل وسيلة للوصول إلى الحقيقة.

٣ التقيد بالحدود والإجراءات القانونية

تُلزم المادة 137/1 من قانون البينات الفلسطيني المحكمة برفض طلب اليمين إذا كان يتعارض مع النظام العام أو الآداب العامة. على سبيل المثال، لا يجوز طلب اليمين في مسائل تتعلق بالأحوال الشخصية إذا كانت تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية، مثل طلب اليمين في قضايا الطلاق أو النسب في بعض الحالات. هذا الشرط يضمن أن تكون اليمين أداة لتحقيق العدالة، وليس وسيلة للتجاوز على القيم الأخلاقية أو القانونية.

في الفقه الأردني، يُركز على ضرورة التوازن بين حقوق الأطراف عند توجيه اليمين، بحيث لا يُسمح باستخدامها كوسيلة للضغط على الخصم. وبالمثل، يُشدد الفقه المصري على أهمية الإجراءات الشكلية، مثل توجيه اليمين أمام المحكمة وضمن جلسة رسمية، لضمان الشفافية ومنع التعسف.

خاتمة

يُستخلص مما سبق أن ضوابط طلب اليمين الحاسمة في التشريع الفلسطيني، بالإضافة إلى الفقه المصري والأردني، تُشكل إطاراً متكاملاً يهدف إلى حماية نظام الإثبات القضائي من التعسف. من خلال اشتراط وجود سند قانوني، قصد مشروع، والالتزام بالإجراءات القانونية، يتم ضمان استخدام اليمين كأداة لتحقيق العدالة بدلاً من أن تكون وسيلة للإضرار بالخصوم. هذه الضوابط لا تعكس فقط التزام التشريع الفلسطيني بمبادئ العدالة، بل تتسق أيضاً مع الفقه الإسلامي والمقارن الذي يُعزز قيم الصدق والشفافية في التقاضي.